

الجودة الشاملة في التعليم العالي ومبررات اعتمادها في الجامعة الجزائرية



الدكتورة/ أمينة مساك

أستاذة بجامعة البليدة 02 الجزائر

الأستاذة/ فاطمة تابتروكية

أستاذة بجامعة البليدة 02 الجزائر



ملخص:

يعبر التعليم العالي على معطى للسياق العام للمجتمع الذي ينتمي إليه سواء من ناحية الثقافة أو الاقتصاد أو السياسة... مما يفرز تناقضات المجتمع في جامعاته. حيث تواجه الجامعة الجزائرية تحديات داخلية وخارجية في إطار ما أفرزته العولمة وسيتم التطرق إليها في هذا المقال مما يستدعي إعادة النظر في هيكلية ومضمون التعليم العالي في المجتمع الجزائري حتى يجب على متغيراته محليا ودوليا من خلال اعتماد معايير الجودة الشاملة؛ لذا يستمد هذا المقال أهميته من معوقات الجامعة الجزائرية وطبيعة التحديات التي تواجهها على المستويين المحلي والدولي، والتي تفرض عليها التخلي عن طابعها التقليدي وتبني رؤية تعليمية إدارية جديدة تواكب من خلالها المجتمعات المتقدمة حتى تتجاوز المعوقات التي تواجهها وتصبح فعلا "قاطرة المجتمع"...، هذه العبارة التي لطالما سمعناها من طرف الفاعلين الاجتماعيين، معتمدا على نتائج الدراسة التحليلية التقييمية لنظام التعليم العالي في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الجودة الشاملة، معوقات التعليم العالي، الهندسات الجديدة في التعليم...

Abstract:

Higher education is given to the general context of the society to which he belongs whether from the side of the culture, economy and politics ... which generates conflicts of society in the universities. The Algerian university is facing internal and external challenges in the context of globalization which will be addressed in this article – based on the results of the analytical and evaluative study of the Algerian education system – which leads us to review the structure and content of higher education in Algerian society so that it meets the internal and global requirements to the quality assurance procedures. For that, this article takes its importance from the obstacles of the Algerian university and the nature of the challenges it faces in the local and international

level. Which requires that it abandons its traditional character and the adoption of new educational and administrative visions for the same level of modern societies, to overcome the challenges it faces and actually becomes "the company's locomotive" ... this phrase often heard of social activists.

Keywords: Higher education, quality assurance, barriers to higher education, new architectures in teaching...

مقدمة

انتشر الحديث عن الجودة الشاملة وازدادت أهميتها للآثار الإيجابية التي وصلت إليها المؤسسات التي اعتمدتها من خلال مؤشرات انخفاض التكاليف وتحسين معدل الأرباح، وتحسين أداء الموظفين وعلاقاتهم، وارتفاع مستويات الرضا الوظيفي لديهم... وتجاوز مفهوم الجودة معناه التقليدي أي جودة المنتج أو الخدمة ليشمل جودة المؤسسات بهدف تحسين وتطوير العمليات والأداء، وتقليل التكاليف، والتحكم في الوقت، وتحقيق رغبات الشركاء والزبائن ومتطلبات السوق. وبهذا تُعدُّ تطبيق معايير الجودة الشاملة من المؤسسات الهادفة إلى الريح المادي إلى تلك المنتجة للمعرفة كالجوامع ومؤسسات التعليم العالي لزيادة اندماجها في المجتمع، وبالتالي مساهمتها في تنميته الشاملة. لأن أولى مهام الجامعة الاضطلاع بجودة غيرها من المؤسسات الأخرى لاسيما تلك التي تتفاعل معها بطريقة مباشرة وفقا لمتطلبات سوق العمل.

ولما كانت الجوامع تسعى إلى التجديد والتطوير، أخذت هذه المعايير العلمية "ففي خضم التطورات المعاصرة لا مكان للقدرات العادية للمجتمعات في سوق التنافس القائمة على الجودة والتميز في اكتساب المعرفة وإنتاجها. ومن ثمة يصبح التعليم عموما - لاسيما التعليم العالي - للجميع لكن بطابع متميز، ولا يمكن أن يصبح كذلك إلا إذا أخذ التعليم بمعايير الجودة الشاملة وخصائصها"⁽¹⁾.

إن الحديث عن جودة التعليم العالي في ظل تحديات العولمة يتطلب التطرق إلى كل من جودة التعليم العالي كواقع، وتحديات العولمة كشرط لتحقيق هذه الجودة. إضافة إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح. حيث نجد أن الكثير من المجتمعات يسودها حالة من عدم الرضا عن تعليمها العالي، فلم تعد تقبل من الجوامع ما كانت تقبله في السابق رغبة منها في الوصول إلى الأفضل وتحقيق معايير الجودة حتى تستطيع الدخول في المنافسة والاستمرار فيها مما دعا إلى ظهور اتجاهات تنادي بالجودة في التعليم العالي، منها ما ينبع من داخل مؤسسات التعليم العالي نفسها، ومنها ما ينبع من المجتمع ذاته.

أولا- الإشكالية:

يتجدد نسق المعرفة في المجتمع في علاقته الدائمة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى من خلال علاقات متفاعلة ومتداخلة. ويعتبر كل من التعليم والبحث نسقين من أنساق المعرفة، وهما عنصرا التوازن والإنتاج وأي اختلال فيهما سيؤثر في الأنساق الأخرى. وقد تميَّز العقد الماضي بتحويلات عميقة وجذرية، طرحت العديد من المشاكل المتعلقة بالتعليم في مختلف أطواره، لاسيما طور التعليم العالي. مما أبرز ضرورة الملحة لأن تصبح مؤسسات هذا الطور في حاجة إلى حوارات وامتحان

مردودها تحت ضغط المجتمع، وبالتالي ضرورة التغيير تبعاً لما تقتضيه هذه التحولات. فأي نظام للتعليم يتضمن مشروع المجتمع الجديد، وتعتبر الجامعة مخبر تقييم لهذا المشروع قصد تقويمه وتطويره، فهي المؤسسة الكفيلة بتحقيق الانسجام الثقافي وترسيخ الانتماء المشترك، كونها من أولى المؤسسات المتأثرة بالتغيرات الاجتماعية من جهة، وتقع عليها مسؤولية مجابهة هذه التغيرات وما تطرحه من مشاكل وتناقضات من جهة أخرى، من خلال التساؤل المستمر حول جوهرها ووظيفتها بامتحان طرقها وأساليبها في كل مرحلة جديدة تستدعيها التحولات، حتى تفي بواجباتها والمسؤوليات الجديدة التي تفرضها المستجدات. وتحتاج دراسة النسق الجامعي، كباقي الدراسات المعرفية إلى توجه اجتماعي يركز حول علاقة المؤسسة الجامعية بالنسق السوسيو- ثقافي، وكذا العوامل الاجتماعية التي يخضع لها سلم القيم المعرفي في المجتمع، إضافة إلى المعايير والقيم المتعلقة بها.

حيث تتحدد طبيعة الجامعة كنسق اجتماعي وتنظيم علمي أكاديمي حسب أهدافها العامة الموضوعة من أجل رسم سياستها التعليمية في المجتمع. كما تعبر هذه الأهداف أيضاً على نوعية العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع باعتبارها من أهم مؤسساته، تستمد منه شرعيتها التي تخولها بتأدية أدوارها. حيث تعد الجامعة نسقاً فرعياً تساهم بوظائفها في تحقيق الوظائف العامة للنسق الأكبر المتمثل في المجتمع. ومن هنا فإن عملية تحديد الأهداف بوضوح هي المقوم الأساسي الذي تقوم عليه هذه المؤسسة العلمية في رسم خططها التي لا يمكن فصلها عن بقية المؤسسات الأخرى في المجتمع، بل تعمل كلها في إطار متكامل من أجل تطوير المجتمع وتحديثه.

وبهذا فإنّ عملية تقييم الأهداف وإعادة دراستها وحدها من شأنها مساعدة الجامعة في كيفية الاستجابة للتغيير الاجتماعي ومتطلبات المجتمع الذي يعتبر ارتباطها به ضرورة لأداء وظيفتها. حيث تعتبر التربية عموماً المحرك الأساسي لبناء المجتمع بطريقة تمكّنه من التأثير والتأثر دون الدوبان فيما تفرزه الثقافات الأخرى، لاسيما في وقتنا الحاضر أين تعيّرت النظرة للجامعة، وما تقدّمه من منتج في ظل العولمة وما تطرحه من هندسات جديدة في مختلف المجالات لاسيما مجال التعليم العالي.

ويعتبر هذا الارتباط حتمياً، لأنه إذا ما انعكف المجتمع الأكاديمي على نفسه أصبح منعزلاً عن المحيط في مختلف أوجه نشاطاته، بينما يستطيع بانخراطه في إطار المجتمع أن يثري إمكانية استمراره.

وإذا ما تطرّقنا إلى أنظمة التعليم العالي في العالم العربي نجد أنها أن أغلبيتها تعاني من التبعية للتعليم العالي الغربي، باعتبار أنّ الجامعات العربية ما زالت إلى حدّ كبير تعتبر امتداداً للجامعات الغربية، سواء في مناهج التدريس ولغته وتقنياته، ومنح الشهادات...، وبالتالي عدم تلبّيتها للاحتياجات الوطنية للعالم العربي، مما أدى إلى ظواهر منها: هجرة الأدمغة، بطالة الخريجين حاملي الشهادات، ومشكل لغة التدريس التي طرحت قضية تعريب التعليم العالي كما حصل في الجزائر. فعوض أن تعمل الجامعات في الدول العربية على إنتاج المعرفة ونشرها والإنتاج العلمي، تحوّلت إلى وسيلة للدعاية لصالح المدارس والتيارات الفكرية الغربية. وعوض أن يعمل المشتغلون فيها على إنتاج معارف تحمل خصوصية أوطانهم وتحسين أدائهم اكتفوا بنشر ما أنتجه غيرهم من أفكار وعملوا على ترويجها، وشكلوا تيارات متصارعة داخل الجامعات.

وإذا عدنا للجزائر، نجد أن جامعتنا ورثت نظاما استعماريًا، نظرا للظروف التاريخية التي مرّت بها، وانطلاقا من نهاية الستينات، عرفت تحولات صاحبها تعديلات في التركيبات الاجتماعية وتغيّر في توقعات المطالبين الذين رأوا ضرورة تجاوز التعليم العالي التقليدي، حيث أخذت تراجع نهاياتها وأهدافها، وأعادت النظر في مردوديتها في المجتمع حسب المتطلبات الجديدة التي فرضت وجودها في الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الجزائري يريد جامعة تنتج المعرفة بدرجة تدخلها في التمثلات الاجتماعية وقولبتها حسب ما يوجد فيه. ومن هنا انخرطت الجزائر في جملة من الإصلاحات مست مختلف المجالات حتى تساير مختلف المستجدات فيها. فكان "من الأحرى التخطيط لتنمية اجتماعية شاملة ومنسجمة أساسها حركة معرفية وتربوية متواصلة مبنية على التكوين والمعلوماتية لتحقيق مجتمع جديد"⁽²⁾. وقد هدف إصلاح الجامعة الجزائرية منذ البداية إلى جعلها جزائرية الروح. وإخراجها من أزمة الهوية التي وضعها فيها المستعمر الفرنسي. لكن الإستراتيجية العامة المتبعة في هذا الإطار لم تمكن من الوصول إلى هذه الفكرة. حيث لم يصل الإصلاح إلى الأهداف المرجوة والمسطرة. ونستطيع التماس أن مشكل المحلية والخصوصية كان مطروحا منذ البداية، وزادت التغيرات العالمية من حدته. فأصبحت الجامعة الجزائرية تواجه تحدي الاستقرار والتكيف. معتمدة في ذلك على الهندسات الجديدة التي أفرزتها التغيرات العالمية من جراء العولمة. حيث طرح هذا الوضع مشكل محلية التكوين من جهة أخرى. أين أصبحت الجامعة تواجه التحديات الداخلية التي تفرضها خصوصية المجتمع واحتياجاته التي أنشئت من أجل تليتها. كما تواجه أيضا تحديات العولمة ومختلف ضغوطاتها.

وتاريخيا، عرفت الجامعة الجزائرية أهم إصلاح عام 1971 لتتماشى مع المجتمع الجزائري المستقل، وعمل هذا الإصلاح على تحطيم الهياكل التقليدية حتى تتعمّق الجامعة في خضم الحقائق الوطنية من خلال تنويع وتكثيف شعب التكوين، مضاعفة عدد المؤسسات الجامعية وإعادة توزيعها جغرافيا، وكذا جزأة التعليم العالي وتعريبه للنهوض باللغة الوطنية. ويتطلّب تقييم ما تمّ إنجازه من الأهداف الرجوع إلى مجموعة من المعايير التي تنطبق على النظام التعليمي في كل مراحله وتمثّل المنطلقات الإستراتيجية لسياسة التربية والتعليم والتكوين في الجزائر، والمعبر عنها من خلال المبادئ التالية:

1- ديمقراطية التعليم العالي.

2- جزأة الهياكل والمناهج والمضمون والأطر الجامعية.

3- تخريج أكبر عدد ممكن من الإطارات الكفأة في أقصر مدّة ممكنة بواسطة عدد من الإجراءات التنظيمية

والبيداغوجية التي تؤدي إلى الحد من التسرّب والعمل على تدعيم وتوسيع التعليم العلمي والتقني.

4- التعريب.

5- البحث العلمي: حيث تم اعتبار البحث العلمي أولوية من أولويات التعليم العالي، وضرورة اجتماعية أولاها

المجتمع الجزائري منذ الاستقلال اهتماما خاصا، وقد ظهر ذلك في الخطاب الرسمي السياسي وفي التخطيط لهذا المجال. غير أن هذا الاهتمام لم يتجسد في نتائج ملموسة. فمع عمليات الإصلاح الشاملة، لا تزال جامعاتنا تعاني عدّة مشاكل، لاسيما فيما يتعلّق بالنوعية الإنتاجية للمردود الجامعي، حيث يعاب عليها انعدام التكيف والطلب الاجتماعي مع غياب القدرة على محاربة المحيط السوسيو-اقتصادي، لكونها غير قادرة على التدخل بصفتها عاملا فاعلا، وذلك من خلال تمثّل المجتمع لها. فمن خلال دراسة "على الكنز" يتبين أن مكانة الجامعة الجزائرية تغيرت في المجتمع الجزائري، بعدما كانت النواة

الأساسية للعمل الثقافي الوطني قبل الاستقلال وفي سنواته الأولى، فلم تعد الآن تشكل سوى جهاز عال للتكوين قصد تحقيق وظيفة اقتصادية واجتماعية دون العمل على تحقيق الأنتلجنسيا حولها... وأن خريجها لم تعد لهم بفعل عددهم الكبير تلك المكانة السابقة التي كانت لأسلافهم من خريجي الخمسينات والستينات، فالتطور الكمي الكبير الذي عرفته المنظومة التعليمية أدى إلى ابتذال منتوجها وهي الشهادة الجامعية، وبالتالي حاملها من خريجي الجامعات⁽³⁾. وقد تطرق "عيسى قادري" و"محمد غلام الله" و"إلياس مايري" وغيرهم من المهتمين بدراسة الجامعة الجزائرية إلى العديد من المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسة من خلال دراساتهم حولها وتشخيصهم لوضعيتها عبر مختلف الإصلاحات التي عرفتها.

وفي إطار التغير العالمي والسعي وراء نموذج أوربي لتوحيد نمط التعليم العالي تتمحور الإصلاحات الحالية للجامعة حول هندسات جديدة للتعليم وتحديث المناهج البيداغوجية. حيث يجند التفكير في هذا المجال مستقبل الجامعة الجزائرية وتكيفها مع المحيط السوسيو-اقتصادي الجديد وطنيا ودوليا. ومن أجل التكيف مع التغيرات المذكورة، باشرت الجامعة الجزائرية في تطبيق هندسة جديدة للتعليم العالي تهدف إلى إرساء:

- تكوين ذو نوعية مدى الحياة.
- سياسة شراكة مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي،
- تفتح الجامعة على العالم،
- تدويل الشهادة وتطوير التبادل بين الجامعات.

وفي ظل التغيرات التي تعرفها الجامعة الجزائرية، فهي تواجه تحديات عديدة بدءا بعدم التحكم في التوازن بين مدخلاتها ومخرجاتها، وعدم التمكن من التنسيق بين مردودها الكمي والكيفي، مما انعكس على سوق العمل، حيث أصبحت الفئة الجامعية معرضة لظاهرة البطالة أكثر من أي وقت مضى. إضافة إلى عدم مراعاة احتياجات النسق الخارجي عنها فيما يتعلق بالطلب الاجتماعي وطبيعة التخصصات الأكاديمية المدرسة فيها. فتصبح قيمة الشهادة الجامعية على المحك، من حيث مصداقيتها وفعاليتها في الحياة العملية، فيتخرج الطالب الجامعي بشهادة غير معترف بها في سوق العمل، لا من حيث طبيعة التكوين أو من حيث لغته أيضا. فيطرح بذلك مشكل اللغة، حيث يتكون الطالب في أغلبية التخصصات لاسيما الإنسانية منها باللغة العربية في حين أن المؤسسات المستخدمة تسير في مجملها باللغة الفرنسية، مما يصعب عملية التواصل. إضافة إلى طبيعة التسيير البيروقراطي وما تفرضه من عراقيل وصعوبات تعترض الأستاذ الباحث، والبحث العلمي الجامعي عموما الذي بقي معزولا عن سيروية التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري، وبقي في الإطار الأكاديمي النظري مع عدم تشمين الأبحاث العديدة المنجزة في تخصصات مختلفة رغم إبداع البعض منها. وما لهذه الوضعية من تأثير على دور الأستاذ الباحث الذي مازال يطالب بالقانون الخاص الذي يسيره. هذا كله إضافة إلى مشكل التأطير الذي أصبح يشكل عائقا كبيرا يحتم إعادة النظر في التكوين ما بعد التدرج، من خلال تقييمه حسب الواقع، لا سيما بعد اتساع نطاق شبكة التعليم العالي بفتح جامعات ومراكز جامعية جديدة.

ويجدر التساؤل هنا حول دور الجامعة الجزائرية في المجال السياسي والاقتصادي الجديد. وبصورة عامة ضمن مشروع المجتمع الذي ترسم معالمه. إضافة إلى مدى مساهمة البحث العلمي من خلالها في سيروية التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري.

فبعد الاعتراف بكون التعليم يشكل استثمارا من خلال إعداد الفرد للمشاركة في تقدم المجتمع، لم يعد التنافس مقتصرًا على المنتج الاقتصادي، حيث توجه الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي الكفيل بإنتاج النخبة والقيادات العلمية والاجتماعية. من خلال إعادة النظر للدلالة الكمية لمخرجاته والتركيز على النوعية التي تضمن المستوى العلمي الكفيل بمساهمته في التنمية الشاملة للمجتمع والوصول إلى جودة الإنتاج المعرفي والتكنولوجي. ومن هنا تكون الجامعة معنية بضمان جودة التكوين والرفع من مستواه ليحجب على تحديات المجتمع محليا ودوليا.

حيث دفعت ظاهرة العولمة بمختلف إفرازاتها المجتمعات للتركيز على فكرة التميز والنوعية لضمان جودة المخرجات وتحسين مستوى الخدمات في العديد من القطاعات. وفي مقدمة هذه الرؤية الجديدة نجد ضمان الجودة الشاملة إثر التقدم العلمي والتقني والمنافسة بين المؤسسات الإنتاجية والخدماتية في ظل قانون العرض والطلب.

وتتحدد إشكالية هذا العمل في افتراض أن التغيرات التي تفرزها القضايا المعاصرة وتحديات العولمة تستوجب الوقوف عند مفهوم الجودة وشروطها في مؤسسات التعليم العالي حتى تتلاءم مع هذه التغيرات مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه المؤسسات في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه، مما يبرز من جديد إشكالية الخصوصية والمحلية في إطار التغير العالمي والهندسات الجديدة للتعليم العالي. فجودة التعليم كفلسفة أو كأساليب للقياس والتقويم نشأت في عصر الحداثة الذي يعتبر التعليم صناعة لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وكذا قياس العملية الإنتاجية من خلال العلاقة بين هذه المدخلات والمخرجات. كما تم نقل معايير الصناعة والبيروقراطية إلى مجال التعليم للتمكن من الحكم على كفاءته وفعاليته أي جودته. فاليوم، وفي إطار عصر العولمة التي تغيرت فيها طبيعة الاقتصاد ووظائف الإدارة وأشكال المؤسسات وبنيات المجتمع...، تتحدد تساؤلاتنا فيما يلي:

- ما هي الجودة الشاملة في التعليم العالي؟
- ما هي مبررات اعتمادها في التعليم العالي عموما وبالأخص في الجامعات الجزائرية؟
- ما هي المفاهيم المعتمدة في الجودة الشاملة في التعليم العالي؟
- ما هي التحديات التي تفرضها العولمة على جودة مؤسسات التعليم العالي؟

ثانيا- مبررات اهتمام المجتمع بجودة التعليم العالي:

- 1- ارتفاع تكاليف الدراسة إثر التغيرات على مختلف الأصعدة.
- 2- تقلص توظيف المتخرجين الجامعيين في سوق العمل، وما ينجر عنه من إحباط لديهم.
- 3- الحث على الرفع من مردودية الأساتذة الجامعيين⁽⁴⁾.
- 4- التمثل الاجتماعي للجامعة الجزائرية المبني لتدني مستواها التكويني والعلمي عند أفراد المجتمع سواء من حيث:
 - انتقادات المؤسسات المستخدمة بمختلف قطاعاتها للمستوى الضعيف للخريجين مما يستوجب إعادة النظر في ماهية التكوين وطريقته.
 - انعزال الجامعة عن المجتمع مما يؤثر على طبيعة الخدمات التي تقدمها له⁽⁵⁾.

ثالثاً- مبررات اهتمام مؤسسات التعليم العالي بالجودة الشاملة:

- 1- المنافسة حول استقطاب الطلبة ومحاولة الحفاظ على السمعة الأكاديمية.
 - 2- ارتفاع تكاليف التعليم العالي والجامعي بالنسبة للطلاب والمؤسسة معا.
 - 3- محاسبة الدولة لهذه المؤسسات باعتبارها الممولة لها بأكبر حصة، مما يجعلها حريصة على أمرين يتمثل أولهما في معرفة الكيفية التي تنفق بها أموالها المدفوعة من خلال اعتماد لوائح وقواعد مالية وتقارير وغيرها. بينما يتمثل الأمر الثاني في المطالبة بالتخصصات الكفيلة بتقديم خدمات ومساعدات للمؤسسات الاقتصادية والصناعية وغيرها.
- حيث يرى "SIMS" أنه من مبررات اعتماد مؤسسات التعليم العالي الجودة الشاملة هو التوجه نحو الخدمة، فالجمهور يريد المشاركة في توجيه مؤسسات التعليم العالي حتى تقدم خدمة أفضل من خلال وضع معايير للجودة وتحديد التكاليف، وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تستجيب لذلك⁽⁶⁾.
- وعليه فنجد أن هذه العوامل وغيرها كانت سبب الاهتمام بالجودة الشاملة في التعليم عموماً وبالأخص في التعليم العالي منذ خمسينات القرن الماضي. وتبلور هذا الاهتمام مع نهاية القرن العشرين في عدد من الاتجاهات مثل إدارة الجودة الشاملة "TQM" وإعادة هندسة التعليم العالي "LMD"، وغيرها من الأساليب الواردة في مجال التعليم، معتمدة على النجاح في كل من مجالي الصناعة وإدارة الأعمال.
- ### رابعاً- مفهوم الجودة في التعليم⁽⁷⁾:

- 1- الجودة كفلسفة: ينظر إلى الجودة في هذا الإطار على أنها مدرسة فكرية بينية التخصصات، تختص بالمنظمات والسلوك التنظيمي والقيادة.

وعليه تعتبر الجودة هنا طريقة للتفكير حول المداخل التي يمكن تطبيقها في إدارة مؤسسة معينة. تُحدث نوعاً من التكامل بين مفاهيم التنظيم وطرقه المستمدة من مختلف المصادر من أجل تقديم إطار فكري عام ورؤية متكاملة لتوجيه عمل المؤسسات وإدارتها حتى تقدم خدمة جيدة. وعليه فالجودة الشاملة في هذا الإطار هي فلسفة أو مجموعة من المبادئ التي توظف القيادة والطرق الكمية وتحليل النظم والتمكين من أجل التطوير المستمر لقدرات منظمة معينة على تلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية للزبون.

2- الجودة كصفات أو خصائص:

يعتبر هذا الاتجاه من الاتجاهات التقليدية في تحديد مفهوم الجودة الذي يرتبط هنا بالخصائص والسمات المتوارثة في المنتج أو الخدمة أو العملية التعليمية، في حين أن المداخل المعاصرة للجودة تضيف شرطاً آخر يتمثل في إرضاء احتياجات وتوقعات الزبائن وتلبيتها.

وتعتبر الجودة هنا على مجموعة من السمات أو الخصائص التي تعبر بدقة وشمول عن جوهر التربية وحالتها في أبعادها المختلفة: مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة، وتغذية راجعة. وكذا التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمناسبة لمجتمع معين، وتتفاوت مستويات الجودة حسب طبيعة التربية⁽⁸⁾.

3- الجودة كخدمة:

يعتبر إرضاء الزبون كأولوية في هذا الإطار، حيث تصبح الجودة عملية يتم فيها دفع كل جوانب العمل في المؤسسة نحو هدف واحد هو تحقيق أعلى معايير الأداء حسب ما يطلبه الزبائن سواء من داخلها أو خارجها. وتُحقق وفق معايير الأداء المطلوب، وتتميز بالشمول لأنها تؤثر على كل من يعمل بالمؤسسة التعليمية، وكذلك على كل الأنشطة التي تتم في إطارها. وهذا ما يتطلب الالتزام من الجميع بهدف أساسي وهو جعل الجودة واقعا تعيشه المؤسسة.

خامسا- إدارة الجودة الشاملة:

نتيجة التغيرات الاقتصادية والتنظيمية التي مرت بها القطاعات الإدارية بمختلف أنواعها، تغير التحول من الاهتمام بتوفير الخدمات للمستفيدين إلى الاهتمام بجودة تلك الخدمات وتقديمها بأفضل صورة، في الوقت الذي أصبح فيه المستهلك يتطلع إلى خدمات ذات مستوى رفيع وفعالية أكثر نظرا لارتفاع وعيه في ثقافة الاستهلاك مهما كان نوع السلعة المقدمة. وتعتبر إدارة الجودة الشاملة منظومة فكرية جديدة أو نموذجاً إرشادياً وتغييرياً كبيراً في الإدارة على مستوى التفكير والممارسة. فمفهوم "إدارة الجودة الشاملة" من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تُحدث تغييراً جذرياً ومبرحاً داخل المنظمة في حال حسن تطبيقه. ويعني جميع الوظائف التي يقوم بها الأفراد في جميع المستويات الإدارية في التنظيم منذ البدء في الإنتاج حتى الانتهاء منه (سواء تعلق الأمر بسلعة أو خدمة). وتعتمد مفهوم الشمول لتأثيرها على كل شيء في المنظمة، وكذا شمولها كل فرد في التنظيم من أعلى الهرم الإداري إلى أسفله. وبهذا يأخذ مفهوم الجودة الشاملة صفة الكلية لأنها تتطلب الالتزام والممارسة في كل نشاطات المنظمة ومن كل العاملين.

ومن هنا نستنتج أن إدارة الجودة الشاملة تمثل مجموعة مبادئ إرشادية تمثل التحسين المتواصل والمستمر لأداء المنظمة، من خلال الاعتماد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين ومثابرتهم لتحقيق توقعات العملاء بالشكل المطلوب بطريقة أفضل وفعالية عالية وفي أقصر وقت. ومن هنا فهي تجسيد لثقافة متميزة الأداء.

وتشير نتائج الدراسات أن تحقيق تطبيق الجودة في مجال التعليم لم يصل إلى النتائج المطلوبة إلا في إطار العمليات الإدارية واختصار زمن إنجازها، بينما لم يتحقق ذلك في العملية التعليمية سواء تعلق الأمر بالتعليم أو ترسيخ مهارات التفكير الناقد... نظرا لصعوبة الاتفاق على معايير الجودة وكذا صعوبة تحديد المتغيرات المسؤولة عن نتائج التعلم. ولهذا السبب توجب إخضاع فلسفة الجودة وتطبيقاتها لإعادة النظر والمراجعة. فهناك من اعتبر أنها مبالغ فيها، ولا تعبر عن نتائج حقيقية ملموسة في الواقع. كما أن هناك من يرى أنها أدت إلى تكوين سلم أو هيكل إداري ذو مستويات متعددة من السلطة في التعليم العالي، يأتي فيه القرار من الأعلى دون مشاركة حقيقية وفعالة من القاعدة سواء تعلق الأمر بالأساتذة أو الطلبة أو أولياء الأمور. كما تعاضمت قيم الإدارة على حساب القيم الأكاديمية وساد في خطاب إدارة التعليم العالي مفاهيم السلطة والسياسة، وثقافة الشركات. وأصبح رؤساء الجامعات والمسؤولون عن التعليم العالي بمثابة مديري شركات يركزون في عملهم على حساب الأرباح والخسائر، والتكلفة والعائد، والتوقعات المستقبلية لأعداد الطلاب بدلا من التركيز على طبيعة المعرفة، وأهداف التعليم. الأمر الذي أدى إلى قيام صراع بين القيم الإدارية والقيم الأكاديمية.

سادسا- معايير تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات: من أهم هذه المعايير ما يلي:

- 1- توفر المصادر المادية لدعم التعليم والتعلم.
- 2- توفر الموظفين المؤهلين لدعم التعليم والتعلم.
- 3- توفر الأهداف المفهومة من الهيئة التدريسية والطلبة.
- 4- ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغاياته.
- 5- تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وتحملهم المسؤولية في التعليم.

سابعا- أهداف اعتماد الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية:

- تدور هذه الأهداف في محورين أساسيين أولهما إداري تسييري والثاني أكاديمي بيداغوجي. وتتمثل إجمالا في:
- تغيير النظرة إلى الجامعة من الطابع النظري إلى الطابع التطبيقي العملي، والربط بينها وبين المجتمع من خلال التخصصات الأكاديمية والبرامج المعتمدة.
 - إعادة النظر في مفهومي الطلب الاجتماعي وسوق العمل.
 - تدعيم فكرة الشراكة بين الجامعة والمجتمع من خلال التطبيقات الفعلية وعدم الاقتصار على الأفكار النظرية البحتة.

- تفعيل دور الأستاذ الجامعي باعتداده معايير الجودة الشاملة.
- تفعيل دور الطالب في إنتاج المعرفة وتطبيق مكتسباته التكوينية.
- الوصول إلى التميز الإداري والتسيير الفعال للجامعة في إطار التكوين والبحث العلمي.

ثامنا- تأثير النماذج العالمية على الجامعة الجزائرية:

في إطار العلاقات الدولية وما يعرف باسم العولمة تتحدد معالم وهندسات جديدة في ميادين مختلفة بما فيها ميدان التعليم العالي والبحث العلمي وأدجت في إطار الإصلاحات التي قامت بها الجامعة الجزائرية.

فمن خلال اتفاق الشراكة الذي يسيّر العلاقات بين الاتحاد الأوربي والجزائر المنعقد في أبريل 1976، الذي يركز على هدف دعم ومصاحبة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، ويدخل في إطار الاقتراب الإجمالي للدول المتوسطية الموضوع من طرف الاتحاد الأوربي عام 1972، يتبين اهتمام أوروبا للبلدان المجاورة لها من جنوب البحر الأبيض المتوسط، هذا الاهتمام الذي أخذ يتزايد حتى وصل عام 1995 من خلال تصريح بارشولونة الذي يضع مكانا للشراكة الأورو-متوسطية. أما بالنسبة للجزائر فقد دُوّن اتفاق الشراكة معها في 19 ديسمبر 2001 ووقع عليه في 22 أبريل 2002 في القمة الأورو-متوسطية لفالنسيا في إسبانيا، ويواصل ما ورد في اتفاق الشراكة المنعقدة عام 1976. ويتركز على كل من الحوار السياسي، تطوير التبادلات، تجارة المصالح، الشراكة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية، الشراكة في ميادين الحقوق والشؤون الداخلية⁽⁹⁾.

ففيما يتعلق بالشراكة الاقتصادية تبين المادة رقم 40-62 من هذه الاتفاقية أنها تشمل ميادين عديدة من بينها الشراكة الجهوية، العلم، التقنية والتكنولوجيا، المحيط، الصناعة، حماية وترقية الاستثمارات. بينما تتعلق الشراكة الثقافية حسب المادة 74 بالأهداف التالية:

- ترقية حوار ثقافي ودعم الشراكة دون إقصاء أي مجال نشاط معين.
- التركيز على تشجيع المبادلات في فئة الشباب، الصحافة والسمعي البصري.
- إضافة إلى حماية التراث، التقاليد، تكوين وتبادل معرض الفنون والفنانين. إلى جانب الشراكة في مجال التكوين والتربية⁽¹⁰⁾.

وبعد هذا العرض، سيشير المبحث الموالي إلى الوضعية التي عرفت الجامعة الجزائرية قبل تطبيق الهندسة الجديدة للتعليم العالي من أجل توضيح حالتها ومحاولة فهم سبب الإصلاحات الجديدة.

تاسعا- المعوقات الوظيفية للنسق الجامعي الجزائري:

يتفق الجميع على أن حالة الجامعة الجزائرية سيئة من حيث تراكم المشاكل في مختلف المستويات (المادية والبيداغوجية)، فهي معرضة لنمط تسيير لا عقلاني وغير فعال، يمنعها من ضمان أهم الوظائف التي تنتظر منها من حيث تكوين نخبة لخدمة العلم والعصرنة. فقد وصل النسق الجامعي الجزائري إلى مرحلة ضياع، ويرجع "إلياس ماييري"⁽¹¹⁾ السبب الأول لفشل جامعتنا للنظام السياسي الذي يفرض النمط الاجتماعي، مما ينعكس على الجامعة التي تصبح بذلك مهتمة أكثر بتكوين نمط من المواطنين المتميزين بالرداءة والخضوع على حساب الوجهة، العقلانية والإبداع. حيث يرى أن الجامعة اليوم أصبحت مرادفا لـ "العقول المغلقة"، ويطرح بهذا مساهمة الجامعيين في فشل هذا النسق. إضافة إلى تطوّقه إلى أسباب أخرى تدور حول أنماط تحليلية، من بينها التحليل النقدي حول الجامعة، والذي يعتبره "إلياس ماييري" مؤشرا لقياس العلاقة بين الجامعة والمجتمع، فيقول أن هناك مسافة بينهما تؤدي إلى نتائج سلبية، وذلك لعدم تعبير خطابات مختلف مكوناتها التي يصفها بلغة الخشب بدءا بوزارات الجامعات، رئاسة الجامعة أو الإدارات في مستوى المعاهد من جهة، والخطابات الناتجة بين أعضاء الهيكل التعليمي والطلبة من جهة أخرى مما يبرز أنّ هناك هوة بين الخطابات والواقع، تخلق نوعا من التشقق وعدم الرضا داخل الجامعة الجزائرية.

هذا، ويضاف إلى مشاكل الجامعات الجزائرية ما يلي:

- 1- قلة هياكل استقبال الطلبة والأساتذة⁽¹²⁾.
- 2- مشكل سكن الأساتذة، حيث يضطر كثيرا منهم إلى التنقل بين الجامعات ومقرات سكنهم، رغم بعد المسافة بينهما، مما أثر سلبا على أدائهم ودرجات تحفّزهم.
- 3- ضعف المكتبات الجامعية، لاسيما في التخصصات المدرّسة باللغة العربية، والتي تكون المجالات العلمية

الأجنبية المشارك فيها محدودة جدا، كما لا يوجد نظام للإعارة بين الجامعات الوطنية فيما بينها، مع انعدام التسهيلات لتصوير ونسخ بعض المراجع المهمة التي يحتاجها الطلبة والباحثون بما فيهم الأساتذة، وهذا يؤثر على المردود العلمي المقدم من طرفهم.

ومن خلال هذا العرض نستخلص أن النسق الجامعي الحالي يعرف حالة لا وظيفية، سواء في الجانب التنظيمي للمؤسسات، أو في الجانب البيداغوجي والعلمي للتكوين المقدم والمتمثل في المشاكل التي تعرفها عملية التأطير. وحسب المشاكل المذكورة سابقا، نستطيع تصنيف معوقات النسق الجامعي فيما يلي⁽¹³⁾:

1- في مجال استقبال، توجيه وتزايد الطلبة، نلاحظ:

- إن الدخول الجامعي قائم حول نظام التوجيه المركزي، وقد استفد حدوده القصوى من حيث وصوله إلى حالة متأزمة، وفشل الطلبة في تكوينهم الذي أصبح طويلا عما يجب أن يكون.
- تزايد سنوي متصلب.
- نسق تقييم يهمل التحقيق الفعلي للبرامج الأكاديمية.
- عدم التناسق بين التكوين الجامعي ومختلف شعب البكالوريا.

2- في مجال هندسة وتسيير التعليم، نلاحظ:

- هندسة أنبوبية الشكل (Tabulaire).
- مسارات تعليمية مفصولة (Cloisonnes) لا تمنح سوى قنوات عبور محدودة.
- تسيير بيداغوجي لا يتسم بالعقلانية فيما يتعلق بالحجم الساعي المفروض، وفترات امتحانات عديدة تجزي العمل الفردي للطلاب وتختزل وقت الأساتذة.

3- في مجال الشهادات، التأطير والتأهيل المهني، نلاحظ:

- نسبة تأطير غير كافية نتيجة الإنتاج الضعيف للتكوين في مستوى ما بعد التدرج، والنقص الناتج عن الهجرة الهامة للأساتذة الباحثين.
- طور قصير المدى غير مهيا، لا يحمل قيمة عند الطلبة ولا يجذبهم، عاجز عن الإجابة الفعالة للأهداف الموضوعية مسبقا (والمتمثلة في تكوين إطارات وسطى). مع مشكل المكانة الخاصة بهذا الطور نظرا للإمكانيات ومناصب الشغل التي تعبر عنها القطاعات الاقتصادية بوضوح.
- تكوينات أحادية التخصص لا تمكن من اكتساب ثقافة عامة وتكوين متنوع وثري، بعيدة عن تفتيح الفكر والتكيف مع الحياة المهنية.

ومن هنا، تتضح ضرورة الإصلاحات في مستوى كل من هندسة التكوينات، المضامين البيداغوجية لمختلف هذه السيوررات، التنظيم البيداغوجي، أنظمة وأنماط التوجيه، التقييم وتزايد أعداد الطلبة، تنظيم وتسيير مختلف التركيبات البيداغوجية والبحثية. وتمثل كل هذه المحاور أساس الإصلاحات الجديدة.

وبهذا، فإنه اعتمادا على توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التعليمي بتطبيق توجيهات مجلس الوزراء في 20 أبريل 2002 وبرنامج الحكومة فيما يتعلق بالقطاع. قرر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وضع فريق عمل مكلف بالملف المعنون بـ "إصلاحات التعليم العالي من خلال هندسات جديدة للتعليم وتحديث البرامج البيداغوجية"⁽¹⁴⁾. بهدف إيجاد أحسن المقاربات في مجال تطبيق القرارات والتوصيات المتخذة والمرسلة إلى مختلف المستويات، وبالتوازي يتسع الحوار

لمجموع الأسرة الجامعية والقطاعات التي يهّمها الأمر بطريقة مباشرة (والمتمثلة في وزارة الصحة، التكوين المهني...، المجتمعات الخبيرة والسوسيو مهنية...). وبهذا تُدرس هذا الملف على مستوى كل من:

- الوصاية (مديرية التعليم والتكوين)، والمؤسسات الجامعية (الجدع المشترك، شهادات التكوين الجامعي للطور الأول - DEUPC -...).

- اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التعليمي.

- لجنة خبراء اليونسكو.

وذلك من أجل تجسيد مختلف المحاور المقترحة، والتي تم الإشارة إليها في معوقات النسق الجامعي، وذات الأهمية سواء على المجال الوطني أو الدولي.

1- المجال الوطني:

تم تبين أن التنظيم الحالي للتكوين لم يعد مناسباً (تتميش الطور القصير المدى، فروع تم التخلي عنها مثل D.E.S، تكوين الدكتوراه طويل جداً...)، بعض المضامين البيداغوجية مُقَصَّرة ولا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات السوسيو-اقتصادية التي يمر بها مجتمعنا في الآونة الأخيرة.

2- على المستوى الدولي:

فيكمن التوجه العالمي في تنويع أوجه التكوين بالتكيف مع الحقائق التي تفرزها العولمة والتطور التكنولوجي، ويترحم هذا من خلال البرامج البيداغوجية المراجعة في كل عشرية على الأقل. ومن خلال التكوين الأكثر قصراً في المدة حسب الإمكان.

ضرورة إصلاح نسق التعليم العالي:

يعتبر إصلاح التعليم العالي في الإطار المذكور سابقاً ضرورة لإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي زامنتها منذ إنشائها إلى يومنا هذا، على المستويات البيداغوجية، العلمية، الموارد البشرية والمادية والهيئات التي تسمح لها بالإجابة على توقعات المجتمع من خلال التساؤل حول النسق الدولي للتعليم العالي.

إن تصحيح مختلف الجوانب اللاوظيفية سواء على مستوى التسيير أو الوجهة أو مردود الجامعة الجزائرية تمر بالضرورة بتحضير إصلاح إجمالي ومعمق للتعليم العالي. ومع تأكيد الطابع العمومي في هذا القطاع، على هذا الإصلاح إعادة تأكيد المبادئ الأساسية فيما يخص الرؤى حول المهام المخولة للجامعة الجزائرية المعبر عنها بكل من:

- ضمان تكوين ذي نوعية، من خلال التكفل بالإجابة على الطلب الاجتماعي الشرعي فيما يخص الالتحاق بالتعليم العالي.

- تحقيق تطابق فعلي مع المحيط السوسيو-اقتصادي بتطوير التفاعلات المحتملة والممكنة بين الجامعة والعالم الذي يحيط بها.

- تطوير ميكانيزمات التكيف المتواصل في تطور المهن.

- تدعيم وتعزيز وظيفتها الثقافية بترقية القيم العالمية التي تعبر عن الفكر الجامعي لاسيما تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الآخر.
- جعلها أكثر تفتحا على التقدم العالمي، المتعلق خاصة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تشجيع وتنويع الشراكة الدولية حسب الصيغ الأكثر تعمقا.
- إرساء قواعد سلطة جيدة مؤسسة على المساهمة والتساند.
- ومن أجل الإجابة على هذه التحديات، تبنت الجامعة الجزائرية إصلاحا للتعليم العالي ينطوي على:
 - توفير تكوين ذو نوعية من أجل أحسن التكيفات المهنية.
 - التكوين للجميع طوال فترة الحياة.
 - استقلالية المؤسسات الجامعية.
 - انفتاح الجامعة على العالم.
- وذلك انطلاقا مما أرسى عليه توصيات لجنة إصلاح النظام التعليمي. حيث تم اعتماد المحاور الأساسية لبرنامج الطور القصير، المتوسط والمدى الطويل، المقرر في إصلاح إستراتيجية عشرية لتطور القطاع للفترة 2004-2013، فيما يتعلق بـ"تحضير إصلاح إجمالي وعميق للتعليم العالي" أين تتمثل أول مرحلة فيه بهندسة جديدة للتعليم مرفقة بتحديث وتجديد مختلف البرامج البيداغوجية إضافة إلى إعادة تنظيم التسيير البيداغوجي، من أجل الاستجابة لسوق العمل من الناحية الاقتصادية وتزايد المعلومات من الناحية العلمية والتكنولوجية، من خلال:
 - الربط بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية التعليم العالي مع تلك الضرورية لتكوين ذي نوعية.
 - إعطاء معنى للتنافس في المجال العلمي.
 - إرساء قواعد استقلالية حقيقية للمؤسسات الجامعية بالتطابق مع السلطة الجيدة.
- السماح للجامعة الجزائرية بأن تصبح محور التقدم الثقافي والعلمي كما كانت سابقا على المستويين المحلي والدولي.
- المساهمة في التطور الدائم للمجتمع⁽¹⁵⁾.
- وبعد هذا العرض، سنتطرق إلى الهندسة الجديدة في مجال التعليم العالي.
- الرؤية الجديدة لسياسة التكوين:**
 - يطرح هذا النظام رؤية جديدة للتكوين الجامعي تتمحور حول:
 - استقلالية الجامعة في إطار سلطة جيدة.
 - تحضير مشروع جامعي يدمج الانشغالات المحلية، الجهوية والوطنية في المخططات ذات الصبغة الاقتصادية والعلمية بالإضافة إلى الاجتماعية والثقافية.
 - توفير تكوينات متنوعة، منظمة بالتركيز مع القطاع الاقتصادي.
 - بيداغوجية فعالة أين يصبح الطالب فاعلا في تكوينه وتصبح الفرقة البيداغوجية دعما له، مرشدا وناصحا يرافقه طوال فترة تكوينه.

• تقييم دائم ومتواصل للمؤسسات والأساتذة.

• تسخير وجمع كل العائلة الجامعية.

ويتعلق الأمر بعبارة أخرى بإنشاء جامعة جديدة حية وعصرية، تستجيب لمحيطها ومتفتحة على العالم.

عاشرا - علاقة الجامعة الجزائرية بالمجتمع:

تطرح هذه العلاقة مشكل تامين دور الجامعة ومردودها حسب كفاءة خريجي الجامعات والمعرفة التي يكتسبونها، حيث تحظى الجامعة من خلال هؤلاء المتخرجين بالاعتراف الاجتماعي انطلاقا من إبراز فعاليتهم وقدرتهم على تحقيق منفعة عملية محددة في مجال الحياة المهنية في سوق العمل. فالمدلول العميق للجامعة يبدو من خلال تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يقيمها بغية تحقيق أهداف، طبقا لمشاكله ومطامحه وتوجيهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالجامعة إذن مؤسسة للتكوين، تتلقى أهدافها من المجتمع الذي يمدّها بالمدلول الواقعي، وبهذا لا يمكننا تجنّب قضية أهداف الجامعة حتى ولو كان ذلك من خلال العلوم التي عليها أن تدرسها وتنشرها. ويتعلق الأمر في مجتمعنا بتكوين إطار كفاء تقنيا⁽¹⁶⁾، مشبّع بالشخصية الجزائرية والحقائق الوطنية، إضافة إلى تماشي البرامج مع متطلبات المجتمع في مختلف تحولاته.

إنّ المتتبع لحالة الجامعة الجزائرية في خضم هذه التحولات الجذرية يرى أنّ تطوّرها تتمّ في إطار اللانظام والتهيه: اللانظام المتعلق في طريقة التفكير في عملية الإصلاح، بعيدا عن النظرة الإجمالية، والتهيهان المتعلق بمستقبل الطلبة اللامضمون، والأساتذة البعيدين عن تقرير مصيرهم ومصيرها، في إطار الجامعة المنهكة القوى والمسيرة بطريقة لاعقلانية. فرغم عمليات الإصلاح، لا تزال تعاني من مشاكل عديدة، ومع إتباع الجزائر لسياسة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات، إلا أنّها لم تعرف نتائج إيجابية نظرا لعدة أسباب:⁽¹⁷⁾

- عدم التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتكوين، خاصة في ميدان البرامج، ولم يتم إنشاء أول لجنة تنسيق لنظام التعليم إلا سنة 1986.

- عدم وجود إطار يتم فيه التشاور وبرمجة التكوين في الخارج، وأول هيئة وطنية تعمل في هذا المضمار تم تأسيسها سنة 1981، وحتى هذا التاريخ كانت لكل وزارة أو مؤسسة وطنية سياسته وطريقتها الخاصة في ميدان التكوين.

- عدم التنسيق بين مختلف القطاعات فيما يتعلق بالبحث العلمي، حيث أنّه من النادر أن تأخذ الجامعة على عاتقها المشاكل الناتجة عن تسيير المؤسسات، وهذا لا يعني مشاركة بعض الجامعيين في القطاعات الإدارية والإنتاجية لهذه المؤسسات، فبالرغم من وجودها إلا أنّها لم تكتسي طابعا نظاميا.

وبهذا طرح مشكل النوعية الإنتاجية لجامعتنا التي ازداد اهتمامها بالكم من حيث: "عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين وعدد المراكز الجامعية المفتوحة، دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية ما تنتجه، ولا بالنتائج السلبية ذات التأثير الدائم على مستوى الاقتصاد الوطني. وقد عجزت على أن تكون إجرائية. فما الفائدة من إنتاج آلاف الطلبة عن لم يسمح لهم تكوينهم الذي كلفهم الكثير أن يعملوا بطريقة مجدية وذات مردود من أجل المجتمع"⁽¹⁸⁾.

وتندرج ضمن هذه المعطيات المتعلقة بالمراجعة الهيكلية والتنظيمية لهذه المؤسسة قضية دورها وعلاقتها بالمحيط، لا من خلال تكييف الهياكل والأجهزة فحسب، بل من خلال الضغط الناجم عن التطور المسجل في حجم الطلب المكثف على التكوين الجامعي وما يطرحه من مشاكل استيعاب للأعداد المتزايدة من الطلبة رغم المستوى المنخفض للوافدين إليها. حيث تخضع هذه المراجعة إلى منطق التكيف مع المحيط من خلال طبيعة الطلب الاجتماعي من جهة والعلاقة بسوق العمل من جهة أخرى، حيث نلاحظ حالياً ارتفاعاً في مخرجات الجامعة مقارنة بقدرة سوق العمل. وما يطرحه هذا اللاتوازن بينهما من مشكل بطالة الجامعيين.

ومع كل هذه الإصلاحات التي تم التطرق إليها آنفاً، يتفق أفراد المجتمع بكافة مستوياتهم سواء كانوا من المتعاملين مع الجامعة أو الأفراد العاديين المنخرطين في علاقة غير مباشرة معها من حيث ارتياد أبنائهم إليها مثلاً على أنها تعرف تراكمات في المشاكل في مختلف المستويات المادية والبيداغوجية، وللتدقيق أكثر فهي تخضع لنمط تسيير لا عقلاني وغير فعال، الشيء الذي يمنعها من ضمان أهم الوظائف المنتظرة منها. ورغم أن النصوص الرسمية وضعت بنوداً تقتضي تطوير الجامعة من خلال التحكم في أعداد الطلبة وتحقيق توازن الأطوار الطويلة والقصيرة مع تحسين مردوديتها، وتحديد النخبة الجامعية المهددة بالنقص، وتحديد نمط لتكوين المكونين يوجه للطلبة المتفوقين الذين يتم انتقاؤهم في مسابقات التكوين ما بعد التدرج، وكذا ترقية المستوى الفكري للأساتذة عن طريق توفير الوسائل المادية للبحث والتأطير الملائم، إضافة إلى تطوير العلاقات مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التبرعات... إلا أن هذه النصوص لم تتعد شكل المبادرات الإيجابية، فلم تأخذ سوى المعنى الشكلي فقط، الذي لا يتعدى القرارات الرسمية، دون المساس بعمق المؤسسة، وأحسن دليل على ذلك هو الواقع الذي يبرز المستوى العلمي المتدهور الذي أصبح يتسم به الطلبة حالياً. فالكَم موجود، لكن النوعية مفقودة بصفة شبه كلية، حيث أصبحت الجامعة تمثل كياناً بعيداً عن المجتمع، مع انعدام التوازن بينها وبين قواه الإنتاجية لاسيما في الوضعية الراهنة التي تفرزها المتغيرات الجديدة في مختلف الجوانب الاجتماعية.

ورغم كل هذه الإصلاحات أيضاً، "مازال المشكل يطرح بحدة في مجال التعليم العالي غير المتكيف مع سوق العمل، حيث لا توجد هناك علاقة بين الجامعة والمؤسسات، ولا تتحمل الدولة هذه المسؤولية ويزيد مشكل الكفاءة هنا الوضع تأزماً"⁽¹⁹⁾.

ومن هذا تظهر القطيعة بين الجامعة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية، "كما لا يزال النظام الجامعي متحجراً ثقافياً نظراً لوجود نمط واحد من الجامعات الناتج عن عملية التسوية المطلقة بين جميع الهياكل الإدارية والتربوية التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مما أدى إلى ظهور نمط واحد من التنظيم الإداري والتربوي، يهدف إلى التكوين عن طريق التعليم والتلقين والتقويم بالمراقبة المستمرة المفقودة للمرونة والتوزيع في أشكال العمل الجامعي، وانعدمت بذلك المراكز المتخصصة في التكوين، الشيء الذي أدى إلى الفصل بينها، منعكسا على الفكر العلمي الذي أصبح متجسداً والجامعة التي أصبحت مغلفة على نفسها، فالطلبة في وقتنا الحاضر منحصرون في معاهدهم، متجاهلين ما يجري في المعاهد الأخرى، وهم بذلك معزولون عنها"⁽²⁰⁾. وهذا يؤثر على نوع الشهادة التي يتخرجون بها من حيث طابعها العلمي المحدود، ويخلق مفارقة واضحة بين ما تزعم الجامعة القيام به وبين ما هي عليه في الواقع. "فرغم أن الجزائر بذلت جهوداً جبارة منذ الاستقلال إلى

اليوم لتعميم التعليم والرفع من مستواه لتلبية الحاجات المتزايدة والطلب الكبير من أفراد المجتمع الذين يعتبرون التعليم المخرج الوحيد من الوضع المتردي اجتماعيا واقتصاديا⁽²¹⁾. إلا أنّ مخطّط التعليم الجامعي يبيّن أنّ المعارف المتداولة غالبا ما تكون ترجمة بسيطة لمعارف غربية نظرا لتأثره بالمحيط الجامعي الغربي، مستعبرا منه أسس برامج وتنظيمه مما يجعله بعيدا عن المتغيرات الأصلية لمجتمعنا، فاقدا لبيداغوجية جامعية خاصة، وهذا ما يجعل فكرة الجامعة عندنا غير واضحة لاسيّما في الجانب البيداغوجي، "وبهذا زادت حدّة الانتقادات الموجهة لجامعتنا بغية الاهتمام بها وبالطالب الجزائري باعتبارها خلية في نسيج المجتمع، ورفض بقائها كحقل تجارب وكذا فتحها على محيطها الخارجي وجعلها عنصر تأثير حقيقي في المجتمع"⁽²²⁾، فالجتمعات التي سبقتنا اعتمدت على جامعاتها ومخبرها الجامعية، فلا نرى أيّ بحث أو اختراع أو دراسة إلا وأنجزتها الجامعة أو بالتعاون مع الجامعة، "لكن مجتمعنا الجزائري عانى من هذا الجانب طويلا، خاصة أن وضعيته الاقتصادية صعبة ومازال اقتصاده فتيا في جميع مجالاته، وهو سائر إلى نظام السوق"⁽²³⁾.

وفي إطار الصيغ الهيكلية المتجددة، وضمن الإصلاحات التي مسّت هذا الطور لربط التعليم باحتياجات سوق العمل، عرف التعليم توجّها يعمل على المديين القصير والطويل من أجل تكوين إطارات، حيث يعتبر التعليم هنا عامل من عوامل التطور الاجتماعي والاقتصادي، كونه يُعنى بإعداد أهم رأس مال في المجتمع وهو الإنسان. وعليه؛ فإنّ نوعية هذا الأخير تنعكس على مختلف صور وظائفه في المجتمع سلبا أو إيجابا، وبهذا يعدّ النسق التعليمي منطلقا قاعديا لكل ديناميكية اجتماعية فاعلة، كونه يحدّد الخبرات الإستراتيجية والمستقبلية للمجتمع، يرسم معالم محدّدة ومضبوطة لسياسة تربوية تخضع لرؤية نقدية يتمّ فيها مراجعة نتائج الماضي وتشخيص معطيات الحاضر لمعرفة متطلباته، وما تفرضه تحديات المستقبل من خلال رؤية واضحة الأبعاد والأهداف، لأنّه "لا تستطيع سياسة التربية أن تكون مناسبة إلا إذا أخذت في حسابها كل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية في عصرنا الحاضر"⁽²⁴⁾.

خاتمة:

إنّ الدور الأساسي للجامعة يكمن في إعداد الإطارات اللازمة في جميع الميادين، وتنمية الأفكار بالبحث العلمي المتّصل بالواقع حيث يساهم في مختلف نشاطات المجتمع. لكن الكفاءات العلمية والتقنية الجزائرية غير مستغلة نظرا للأوضاع السائدة في جامعتنا لسوء التسيير وانعدام الحريات الأكاديمية، من حيث أنّها لا تتكفل بمتخرجيها ولا تعمل على ربط البرامج الأكاديمية بالتغيرات التكنولوجية والعلمية، وهذا ما يبقّيها في الإطار التقليدي رغم اعتماد الهندسة الجديدة للتعليم العالي التي تنص على هذا الجانب. ورغم أنّه من المفروض أن يكون هناك اندماج بين الإطارات الجامعية والمجتمع، انطلاقا من العلاقة بين التكوين الذي يتلقاه الإطار وبين دوره الاجتماعي الذي لا يستطيع فهمه إلا بمدى امتثاله لعناصره الوطنية من تاريخ ودين وثقافة خاصة بالمجتمع الجزائري حتى يتمكن من خدمة الاستقرار الاجتماعي. فجامعتنا بقت معزولة عن المجتمع، الشيء الذي جعلها عبارة عن قوانين مجرّدة رغم أن العالم المعاصر يفرض عليها التفتّح عليه (أي المجتمع). فتضخّم الطلبة وكثرة الطلب الاجتماعي وكذا بطالة خريجي الجامعات الحاملين للشهادات... وغيرها من الجوانب تبرّر إعادة فرض الجامعة لوجودها عن طريق مخطّطات إعادة التنظيم وإعادة تعريف هياكلها وأهدافها انطلاقا من إعادة التنظيم المبرمج والموجّه نحو المستقبل واعتماد معايير الجودة الشاملة، لأنّ واقع جامعتنا حاليا يبرز النقائص التي تتعلق بدورها من أجل إخراج المعرفة من

حيّزها ونشرها في المحيط الخارجي مع تقليص المسافة بينهما من أجل إدماج الطالب في الحياة الوطنية. وهذا ما يحول دون إنتاج معرفة تجيب على القضايا الاجتماعية من خلال برامجها التكوينية، فهناك قطيعة بينها كمؤسسة اجتماعية وبين المجتمع الجزائري، تظهر من خلال وضعية الطالب الذي يجد نفسه بين مجالين متباينين "داخل الجامعة وخارجها"، وكذا من خلال رؤية أفراد المجتمع لها باعتبارها مؤسسة غريبة عنهم وعن اهتماماتهم وتحولات المجتمع عموماً. ولهذا كله، تحتمّ الضرورة توجيه اهتمام المؤسسة الجامعية إلى ربط التكوين وفق طلب المجتمع في مختلف التخصصات والتكيف مع التحولات الاجتماعية من أجل الوصول إلى جامعة فعالة تتماشى ومتطلبات المجتمع الجزائري فتصبح بذلك مرجعاً لحل مشاكله. لأنّ الوضع الذي يعرفه مجتمعنا بحاجة ماسة إلى التغيير الذي يساهم فيه التعليم بصورة جوهرية. وما زال الجدل قائماً حالياً على الهندسة الجديدة للتعليم العالي، وبين الرفض والتأييد، الواقع وطريقة التطبيق... حيث نرى أن الإمكانيات المسخرة لتطبيق هذه الهندسة وحدها كفيّة بالإجابة عن مدى فعاليتها أو عدم نجاعتها في المجتمع الجزائري ولن يتم الوصول إلى النتائج المرجوة إلا في إطار اعتماد الجودة الشاملة في جانبيها التكويني البيداغوجي والإداري التسييري واعتماد معاييرها باحترام خصوصية مجتمعنا في مختلف مجالاتها.

التهميش:

- (1) لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: حامد عمار، مواجهة العولمة في التعليم والثقافة. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، دراسات في التربية والثقافة، 8، 2000.
- (2) MEGHERBI Abdelghani, la pensée sociologique d'Ibn KHALDOUN. Alger: SNED, 1971, p.227.
- (3) علي الكتر، حول الأزمة: 5 دراسات حول الجزائر والعالم العربي. الجزائر: دار بوشان للنشر، 1990، ص ص 18، 19.
- (4) سامي محمد نصار، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة. تقديم: حامد عمار، سلسلة آفاق تربوية متجددة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص ص 61، 62.
- (5) أمينة مساك، " تأثير سياسة التعليم العالي على علاقة الجامعة بالمجتمع الجزائري " دراسة تحليلية تقييمية لنظام التعليم العالي في المجتمع الجزائري أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2001.
- (6) سامي محمد نصار، المرجع السابق، ص 63.
- (7) سامي محمد نصار، المرجع السابق، ص ص 67، 68.
- (8) عابدين محمود، علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000. نقلاً عن نفس المرجع، ص 68.
- (9) Délégation de la commission européenne en Algérie, L'union Européenne et Algérie: un quart de coopération, Algérie: accord euro- méditerranéenne d'association arrimer l'Algérie à l'espace européen. Htm.
- (10) Accord euro- méditerranéen établissant une association entre la république Algérienne et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres d'autre part, Ibid.
- (11) لمزيد من الإطلاع، انظر:

MAIRI lies, Faut il fermer l'université? Alger: ENAL, 1994.

- (12) بوفلجة غياث، التربية والتكوين بالجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 68.
- (13) République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique, dossier " réformes des enseignements supérieures: nouvelle architecture des formations basée sur le dispositif licence / master/ doctorat, décembre 2003.p. p. 5-7.

⁽¹⁴⁾ République Algérienne démocratique et populaire, ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique, le cabinet: conférence régionale d'Oran, journée d'étude sur les réformes de l'enseignement supérieur: nouvelles architectures des enseignements et actualisation des programmes pédagogiques. Oran: ENSET, 16 décembre 2002. p.1.

⁽¹⁵⁾ Dossier" réformes des enseignements supérieures, op. cit, p.1

⁽¹⁶⁾ نعلي: تزويد إطار المستقبل بالمعلومات التي تمكنه من زيادة وتحسين الإنتاج الذي سيحول إليه بعد الانتهاء من دراسته.

⁽¹⁷⁾ BOURENANE Nacer, «Enseignement supérieur et la recherche scientifique en Algérie», In revue du centre du recherche en économie appliquée pour le développement. No 16, 4ème trimestre, 1988, p 123.

⁽¹⁸⁾ Lies MAIRI, OP.cit, p. 17.

⁽¹⁹⁾ Ahmed BENRIDHA, Projection démographique et besoins essentiels à long terme en Afrique du nord. In Population et environnement au Maghreb. Belgique : Med campus, Académia, L'Harmattan, 1985, p.88.

⁽²⁰⁾ عبد الرحمان الحاج صالح، "المنظومة الجامعية الجزائرية ونقائصها". أبناء الجامعة، من 5 إلى 11 مارس 1997، ص 19.

⁽²¹⁾ كواش حسين، "التعليم في الزيف الجزائري". المجلة السنوية لمعهد علم الاجتماع، رقم 03: التغيرات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال. (أعمال الملتقى الوطني لعلم الاجتماع). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية: 28، 29، و 30 أبريل 1986، ص 34.

⁽²²⁾ خ. ع: "إخراج الجامعة من أزمتها أولا..." على هامش المؤتمر العاشر للطلبة. الجزائر: المجاهد الأسبوعي، العدد 1981، من 20 إلى 27 جويلية 1998، ص 6.

⁽²³⁾ الصادق صياد: "دور الجامعة في المجتمع". أصداء جامعية. تبسة: المركز الجامعي، العدد 3، مارس 2002، ص 7.

⁽²⁴⁾ محمد لبيب التحجي، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية. بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر، ط2، 1981، ص 101.